ملخص حديث نائب وزير المالية للسياسات الضريبية حول الحزمة الأولي للإصلاح الضريبي

ملخص حديث نائب وزير المالية للسياسات الضريبية حول الحزمة الأولي للإصلاح الضريبي:

في حواره مع عمرو اديب تحدث السيد شريف الكيلاني نائب وزير المالية للسياسات الضريبية عن الأطروحات التي ترغب وزارة المالية في تنفيذها في المجال الضريبي، ويمكن أن نعرج على بعض مما قاله في النقاط التالية:

هناك فاقد ضريبي نتيجة الاقتصاد الموازي بأرقام مهولة وفق البيانات المبدئية

وهذا يعني أن الدولة لا تعلم ولا ترى هذا الاقتصاد وهو يمثل تسريب من الخزانة العامة، وهذا يعني أن الملتزم هو من يتحمل عبئ الزيادة الضريبية دائما نيابة عن هذا الاقتصاد الموازي، (والضرائب تمثل العمود الفقِري للموازنة العامة للدولة ولدخل الخزانة والتي يصرف منها على النفقات والخدمات العامة).

ولذلك تقوم فكرة الإصلاح لهذه الحزمة الأولي على ما يلي:

المشروعات التي رقم أعمالها في حدود ١٥,مليون

ستعامل بضريبة مقطوعة (تقريبا بنفس فكرة المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠)

وسيعاد المراجعة لهذا الرقم كل خمس أعوام، ولن تحتاج الدولة منه اي مبالغ اخرس سواء كانت رسوم أو ضرائب مثل رسوم التسجيل، أو الدمغات، أو الضريبة الراس مالية، أو ضريبة توزيعات الأرباح.

وهنا كمجتمع ضريبي نطرح بعض الاسئلة التي يجب أن تأخذها الوزارة في اعتبارها لإنجاح هذه الفكرة العبقرية التي يؤيدها الجميع ونادي بها الكثير من العاملين في الحقل الضريبي.

*ما هو موقف تلك المنشآت من قانون القيمة المضافة.

* ما هو الموقف إذا اختلف رقم الأعمال هنا عما يتم الإقرار عنه في قانون القيمة المضافة (إذا كانت تلك الفئة ستكون خاضعه للقانون)

* هل سيكون هناك فصل تام بين رقم الأعمال الذي تُبني عليه فكرة الضريبة المقطوعة أو النسبية وبين وعاء ضريبة القيمة المضافة؟؟

* هل ستخضع هذه الفئة إلى المادة ٥٩ من قانون ٩١ وهل يسمح لها بتخصيم الرصيد الدائن ام كما نسمع من البعض (عفا الله عما سلف أو تكتب اقرار بالتنازل عنه أو عدم المطالبة باسترداده)

* هذه بعض التساؤلات التي يجب أن تجيب عنها الوزارة وتضع لها رؤية من الآن.

* ننتقل الان الي الجزء الثاني من حديث نائب الوزير والذي يتحدث فيه عن المشروعات التي يتجاوز رقم أعمالها عن ١٥مليون جنيه، اما من تجاوز ال١٥مليون فستكون الرؤيا كما يلي:

من حقك تصويب وتعديل اقرارك الضريبي المقدم عن الفترات الضريبية من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٣ دون (أو فاتها حاجات معينه، فهل المقصود هنا من لم يقدم اقرار اصلا؟؟ - لا اعلم دلالة الحملة) أي عقوبات أو غرامات أو مقابل تأخير إذا كانت هذه القرارات بها أخطاء، وهذه فرصة أخيرة لك.

تفعيل فكرة الرأي المسبق وتنشيطه بالنسبة لمن يتقدم بطلب الي مصلحة الضرائب لبيان المعاملة الضريبية والالتزامات المستقبلية لهذه المشروعات لإزالة الحالة الضبابية لدي المستثمر الراغب في العمل داخل البلاد.

يسأل عمرو اديب السيد شريف الكيلاني عن الحافز الذي سيقدم للأفراد حتى يقوم بطلب فاتورة الإلكترونية أو إيصال اليكتروني

من البائع او مقدم الخدمة له لأن الدولة لا تعتبر كل إنفاق المواطن من التكاليف التي تخصم من وعائه الضريبي، فكانت إجابة سيادة النائب ما يلي:

إن الوزارة قامت بعمل تطبيق على الموبيل يرسل المشتري من خلاله هذه الفاتورة يحصل على هدايا أو ميزات في الشراء المخفض، وهنا قاطعه المذيع بقوله إنني لست منتظرا هدية أو نقاط احصل عليها لأقوم بالشراء المخفض، فكان رد معالي الوزير أنها خطوة اولي لنصل الي ما ذكره في المستقبل بخصم تلك المصروفات من الوعاء الضريبي.

يسأل المذيع عن الفحص العشوائي (حسب تعبيره) في أن الممول يقوم بتقديم إقراره وسداد الضريبية ثم يعاد فحص تلك القرارات بعد مرور عدد من السنوات وتكون النتيجة أن الممول مطالب بسداد فروق ضريبية عن هذا الفحص! وبالتالي ماهي الميزة التي تجعل الممول يقوم بتقديم إقراره ويسدد الضريبة اللي عليه طالما أنني سأقوم بدفع مبالغ أخرى جديدة ناتجة عن هذا الفحص؟

يقر السيد شريف الكيلاني بما قاله السيد المذيع ويعلن أن هذا الأمر يتم دراسته الان وسيوقف المحاسبات التقدير والمحاسبات الجزافية بالكامل ، لان هذا الأمر يتسبب في إرباك مجتمع الأعمال ويتسبب في عدم العدالة، بل إننا نقوم الان بدراسة السنوات السابقة التي تحدثتم عنها لإنهاء النزاع بها ..فنحن لا نريد الممول أن يذهب الي لجان طعن أو محاكم ، لان كم القضايا المتداول أرهق الجهاز الإداري للدولة وارق الناس ،هناك قطاع كبير متهرب تهرب جزئي أو كلي وتم حصر بعضها علي الطبيعة بواسطة لجان الحصر وكان جاري اتخاذ الإجراءات القانونية ضدها ..ولكن فضلنا تهدئة (اللعب شوية) لأننا عايزين نبدأ صفحة جديده مع المجتمع الضريبي .. ولا نرغب ببدء تلك الصفحة بالتجريم والعقوبات.. وينهي حديثه ا. شريف الكيلاني بدعوة غير المسجلين للتسجيل ودفع المستحق عليه ليدخل في منظومة المشروعية الضريبية.

والسؤال الذي يطرح نفسه الان كيف سيتم تقدير تلك الضريبة لهؤلاء أم أن الأمر سيكون فيه عفو عما سلف.. طب ما هو موقف هذا العفو بالنسبة لضريبة القيمة المضافة؟؟

انتهي هنا اهم نقاط الحديث

كتبه وسجل حواره كتابنا

انسي كمال الدين

ونسأل الله التوفيق للوزارة فيما هي قادمة عليه من أجل إصلاح المنظومة الضريبية وانتظام المجتمع الضريبي.

أُنسي كمال الدين

Public Accountants
محاسبون قانونيون